

مناخ الاستثمار في الجزائر دراسة تقييمية من خلال مؤشرات مختارة

أحمد ديش * و مروة بوقدوم **

Abstract:

Since the nineties, Algeria has been working to improve its work environment, but despite all this the Algerian Authorities are called upon to take the corrective measures.

Key words: Investment, investment environment, economic freedom, competitiveness.

ملخص:

تعمل الجزائر منذ التسعينيات على الرفع من استقطابية مناخها الاستثماري، إلا أنه وبالنظر إلى محدودية قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الجزائر يتضح أن أداء مناخ الاستثمار الجزائري مازال ضعيفا وأنه على السلطات الجزائرية إجراء المزيد من الإصلاحات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، مناخ الاستثمار، الحرية الاقتصادية، التنافسية.

Résumé:

Depuis les années quatre-vingt-dix, l'Algérie travaille pour améliorer son environnement des affaire, mais malgré tous cela il reste beaucoup de travail à faire pour atteindre son objectif.

Mots clés: Investissement, le climat d'investissement, la liberté économique, la compétitivité.

* أستاذ محاضر "أ" _ جامعة بومرداس
** طالبة دكتوراه _ جامعة البليدة 2

مقدمة

يقصد بمناخ الاستثمار، الإطار العام الذي تمارس فيه الأنشطة والعمليات الاقتصادية على اختلاف أنواعها وتعدد مجالاتها. وتصنف مناخات الاستثمار بحسب تفاوت مستوى سهولة أداء الأعمال بها وبحسب توفر الشروط والعوامل المساعدة على إقامة المشاريع وإتمام العمليات والأنشطة الاقتصادية في أحسن الظروف.

وتعكس تصنيفات مناخات الاستثمار بدقة عالية تصنيفات الاقتصاديات المختلفة. فتصنف الاقتصاديات المتطورة على أنها التي تكون مناخات الاستثمار بها جيدة، في حين تصنف الاقتصاديات المتخلفة على أنها تلك التي تكون شروط أداء الأعمال بها رديئة وغير مشجعة. لذلك تعمل معظم الدول سعيا إلى تطوير اقتصادياتها وكشرط أولي لذلك على تحسين مناخاتها الاستثمارية وجعلها مستقطبة مشجعة على الاستثمار والإنتاج.

هذا الوعي نجده لدى الجزائر التي أجرت العديد من الإصلاحات، بموجب ما أصدرته من قوانين متعلقة بترقية الاستثمار إلا أنه ورغم الجهود الكبيرة التي بذلت والتي استهدفت أساسا تفعيل أداء بيئة الأعمال الجزائرية والرفع من استقطابية مناخها الاستثماري، إلا أن ما كان مسطرا من أهداف لم يتحقق بعد.

حيث تظهر الإحصائية الخاصة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2014 أن رصيدها جد متواضع لا يتماشى وفرص الاستثمار المتاحة بالجزائر، كما لا يستجيب للتطلعات الإنمائية للبلد. إذ لم تتجاوز قيمتها (26.03) مليار دولار أمريكي.¹

هذا الأداء الاستقطابي الضعيف يدفعنا للتساؤل عن مدى فاعلية ما بذل وما يبذل من طرف السلطات الجزائرية لتشجيع على الاستثمار، وعن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ضعف استقطابية مناخ الاستثمار الجزائري.

تساؤلا نحاول أن نجد له إجابة من خلال هذه الورقة البحثية، التي سندرس من خلالها نقطتين جوهريتين:

- مؤشرات استقطابية مناخ الاستثمار في الجزائر؛

- المتطلبات الاجرائية للرفع من استقطابية مناخ الاستثمار في الجزائر.

1) مؤشرات استقطابية مناخ الاستثمار الجزائري

عملت الجزائر منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين على خلق بيئة أعمال محفزة ومناخ استثماري مستقطب، من خلال سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية صاحبها إصدار العديد من التشريعات والقوانين بما أقرته من امتيازات و ضمانات وتحفيزات ضريبية لفائدة المستثمرين إضافة إلى ما يزيد عن 83 اتفاقية ثنائية أبرمتها في إطار تشجيع وترقية الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وللوقوف على مدى فاعلية ما اتخذ من طرف السلطات الجزائرية في هذا الإطار خاصة في ظل التردد الكبير الذي ما يزال يطغى على قرارات المستثمرين والأجانب منهم خصوصا بشأن الاستثمار في الجزائر²، نطلع على مدى استقطابية مناخ الاستثمار الجزائري معتمدين على بعض مؤشرات الاستقطابية المعتمدة عالميا، والمتمثلة في: مؤشر سهولة أداء الأعمال، مؤشر التنافسية العالمية، مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الشفافية.

1-1) مؤشر سهولة أداء الأعمال: استحدث هذا المؤشر في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. وهو مؤشر مركب يتكون من المؤشرات الفرعية التي تتكون منها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال المتمثلة في: بدأ المشروع، استخراج التراخيص، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود وتصفية وإغلاق المشروع.

يقيس المؤشر الذي غطى 188 دولة سنة 2015، مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف وضع أسس للقياس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية.

وقد جاءت الجزائر بحسب المؤشر وفقا لتصنيف سنة 2015 في المرتبة 163 عالميا وفي المرتبة الرابعة عشر 15 عربيا.³

الجدول رقم (01): ترتيب الجزائر بحسب مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2015

الترتيب (من 188 دولة)		
عالميا	عربيا	
163	15	الجزائر
75	6	المغرب
74	5	تونس
131	12	مصر

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015

ولإعطاء نظرة أكثر تفصيلا ووضوحا بشأن ترتيب الجزائر في هذا المؤشر نورد الجدول التالي:

الجدول رقم(02): قاعدة بيانات أداء الأعمال في الجزائر الخاصة بسنة 2015

حماية المستثمر 174		بدء المشروع 145	
4	مؤشر الإفصاح (10.0)	12	عدد الاجراءات
1	مسؤولية الادارة (10.0)	20	الزمن (أيام)
4	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (10.0)	10.9	التكلفة(% من الدخل الوطني للفرد)
3.3	مؤشر قوة حماية للمستثمرين الأقلية (10.0)	23.6	المحدا لأخن لئى للال(% من للدخل لوطني للفرد
تصفية وإغلاق المشروع 51 (سنة 2011)		التجارة عبر الحدود 124	
41.7	الوقت (سنوات)	267	الوقت اللازم للتصدير (ساعات)
		967	تكلفة التصدير (دولار)
2.5	التكلفة(% من قيمة الصول بعد الافلاس)	576	الوقت اللازم للاستيراد (ساعات)
7	معدل استرداد الدين (ستان عن كل دولار)	866	تكلفة الاستيراد (دولار)
تسجيل الملكية 163		استخراج التراخيص 122	
10	عدد الاجراءات	17	عدد الاجراءات
55	الزمن (عدد الأيام)	204	الزمن (عدد الأيام)
7.1	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.9	التكلفة (% من قيمة المستودع)
دفع الضرائب 169		الحصول على الائتمان 174	
27	المدفوعات (عدد المرات سنويا)	2	مؤشر ضمان الحقوق (10.0)

385	الوقت(عدد المرات سنويا)	2	مؤشر عمق للمعلومات الائتمانية(0.6)
6.6	ضريبة الأرباح(% من الأرباح)	1.9	مدى تغطية السجلات الائتمانية (% من عدد السكان البالغين)
<u>انفاذ العقود 106</u>		0.0	تغطية المعلومات الائتمانية (% من عدد السكان البالغين)
630	الوقت(أيام)	المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015	
19.9	التكلفة(كنسبة من قيمة المطالبة)		

يظهر من الجدول التأخر الكبير الذي يعرفه مناخ الاستثمار في الجزائر، تأخرا يعطي تفسيراً كافياً للعزوف المستمر لأصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار في الجزائر، رغم الفرص الاستثمارية الكبيرة المتوفرة.

1-2) مؤشر التنافسية العالمية: يصدر مؤشر التنافسية العالمية سنوياً عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ سنة 1979. ويعتبر هذا المؤشر الذي غطى 140 دولة سنة 2015، أداة جد هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار.

وبحسب المؤشر، فقد سجلت الجزائر خلال الفترة 2015- 2016 تراجعاً في ترتيبها العالمي بشماني درجات، باحتلالها المرتبة 87 مقابل المرتبة 79 خلال الفترة 2014- 2015. والجدول التالي يوضح أكثر.

الجدول رقم (03): ترتيب الجزائر بحسب مؤشر التنافسية العالمية 2015-2016 / 2014-2015

2015 – 2016 (من 140 دولة)			2015 – 2014 (من 144 دولة)			
النقاط	الترتيب		النقاط	الترتيب		
	عربيا	عالميا		عربيا	عالميا	
4.04	9	87	4.08	9	79	الجزائر
4.03	8	72	4.21	8	72	المغرب
3.93	10	92	3.96	10	87	تونس
3.66	12	116	3.60	12	119	مصر

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2015-2016 / 2014-2015

يظهر من الجدول أن الاقتصاد الجزائري فقد ثماني درجات في ترتيبه العالمي، حيث تراجع من المرتبة 79 سنة 2014 إلى المرتبة 87 سنة 2015، كما يظهر أنه لم يتمكن من الحفاظ على التحسن الذي حققه سنة 2014 بانتقاله إلى المرتبة 79 مقابل المرتبة 100 سنة 2013. ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري، يظهر بشكل أدق من ترتيبه بحسب مكونات مؤشر التنافسية للفترتين 2015-2016 و 2014-2015، في الجدول التالي.

الجدول رقم (04): مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري للفترتين: 2015-2014 / 2016-2015

الفترة 2015-2014 (من 144 دولة)		الفترة 2016-2015 (من 140 دولة)		
الترتيب دوليا	النقطة (1-7)	الترتيب دوليا	النقطة (1-7)	
79	4.08	87	3.97	الترتيب العام دوليا
65	4.64	82	4.37	مؤشر المتطلبات الأساسية
101	3.41	99	3.49	مؤشر المؤسسات
106	3.12	105	3.08	مؤشر البنية التحتية
11	6.41	38	5.35	مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي
81	5.61	81	5.58	مؤشر الصحة والتعليم الأساسي

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير التنافسية العالمية 2015-2014 / 2016-2015

كما هو ظاهر في الجدول فقد تراجعت الجزائر في ترتيبها من حيث مؤشر المتطلبات الأساسية بـ 17 درجة، ومن حيث بيئة الاقتصاد الكلي بـ 27 درجة، وكلتي التراجعين كبيرين يعكسان النقص الكبير الذي لازالت تعانيه بيئة الأعمال الجزائرية والعوائق والصعوبات التي لا زالت تواجه المستثمرين في الجزائر.

1-3) مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر هذا المؤشر سنويا منذ سنة 1996 عن معهد "هيرتاج فاوندیشن" وصحيفة "وول ستريت جورنال". وتدخل في هذا المؤشر الذي غطى 178 دولة سنة 2016 عشرة مكونات ذات أوزان متساوية هي: حرية الأعمال، حرية التجارة، الحرية المالية،

حجم الحكومة، الحرية النقدية، حرية الاستثمار، الحرية المالية، حقوق الملكية، التحرر من الفساد وحرية العمل.

وتشير الحرية الاقتصادية إلى المدى الذي يمكن للفرد من خلاله مواصلة نشاطه الاقتصادي من دون تدخل الحكومة، حيث تبني الحرية الاقتصادية على أساس الاختيار الشخصي والتبادل الطوعي وحق الفرد في الاحتفاظ بما يملك وأمن حقوق الملكية.⁴

وقد اعتبرت الجزائر بحسب تقرير 2015 دولة غير حرة اقتصاديا، حيث صنفت وفي المرتبة 157 عالميا من مجموع 178 دولة شملها التصنيف، وفي المرتبة 14 عربيا،⁵ مسجلة تراجعاً بأحد عشر درجة (11) عن تصنيف 2014،⁶ والجدول التالي يوضح أكثر:

الجدول رقم (05): ترتيب الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2013-2015

2015			2014			2013			
الدرجة	الترتيب		الدرجة	الترتيب		الدرجة	الترتيب		
	عربيا	عالميا		عربيا	عالميا		عربيا	عالميا	
48.9	14	157	50.8	14	146	49.6	14	145	الجزائر
60.1	9	89	58.3	10	103	59.6	9	90	المغرب
57.7	11	107	57.3	11	109	57	11	107	تونس
55.2	12	124	52.9	13	135	54.8	13	125	مصر

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على تقارير الحرية الاقتصادية: 2013، 2014، 2015

- درجات المؤشر: حرة (80-100)، حرة إلى حد كبير (70.0-79.9)، حرة إلى حد ما (60.0-69.9)، غير حرة إلى حد كبير (50.0-59.9)، مقموعة (0-49.9).

يظهر من الجدول التأخر الكبير الذي تعرفه الجزائر فيما يخص الحرية الاقتصادية، ما يجعل بيئة الأعمال الجزائرية غير مستقطبة وغير قادرة على رفع تحدي تجاوز الظرف الاقتصادي الراهن في ظل

التراجع الكبير لأسعار النفط في السوق الدولية. وهذا في وقت يجمع خبراء الاقتصاد على أن مخرج الجزائر من أزمتها الحالية، هو في التحرير الكامل للفعل الاقتصادي والتمكين للقطاع الخاص.

1-4) مؤشر الشفافية: يصدر مؤشر الشفافية (مؤشر مدركات الفساد) سنويا منذ سنة 1995 عن منظمة الشفافية الدولية. ويرصد هذا المؤشر الذي غطى 168 دولة سنة 2015، درجة الفساد حسبما يراها رجال الأعمال والمحللون.

ويقسم دليل المؤشر بين الصفر (0) والمائة (100)، بحيث كلما اقتربت درجة البلد على المؤشر من الصفر، كلما دل ذلك على تراجع مستوى الشفافية به. وكلما اقتربت درجة البلد على المؤشر من المائة، كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى الشفافية به.

وقد اعتبرت الجزائر بحسب تقرير الشفافية لسنة 2015، دولة ذات شفافية منخفضة بـ 36 درجة من المائة، أي دون المستوى المقبول المقدّر بـ 43 درجة من المائة، حيث صنفت في المرتبة 88 عالميا من مجموع 168 دولة شملها التصنيف. والجدول التالي يوضح أكثر:

الجدول رقم (06): ترتيب الجزائر بحسب مؤشر الشفافية خلال الفترة 2013-2015

	2013 (من 177 دولة)		2014 (من 175 دولة)		2015 (من 168 دولة)			
	الترتيب		الترتيب		الترتيب		الدرجة	
	عربيا	عالميا	عربيا	عالميا	عربيا	عالميا	الدرجة	الترتيب
الجزائر	10	94	11	100	9	88	36	36
المغرب	9	91	9	80	11	88	37	36
تونس	8	77	8	79	8	76	41	38
مصر	12	114	10	94	10	88	32	36

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير شفافية دولية : 2013, 2014, 2015. CORRUPTIO PERCEPTIONS

INDEX/ www.transparency.org/cpi2015/results

بالنظر إلى تصنيف الجزائر في هذا المؤشر يتضح أن ما بذل من جهد في سبيل تحسين أداء بيئة الأعمال الجزائرية لم يرقى إلى المستوى المطلوب، خاصة فيما يتعلق بالفساد الذي بلغ

حدودا قياسية بحسب معطيات المؤشر. وبالتأكيد فأي بيئة استثمار على هذه الدرجة من عدم الشفافية، لا يمكن أن تكون مستقطبة لأي استثمار محليا كان أو أجنبي.

2) المتطلبات الإجرائية للرفع من استقطابية مناخ الاستثمار الجزائري

أظهر ترتيب الجزائر دوليا وفقا لأهم المؤشرات العالمية المعتمدة في تحديد مدى استقطابية مناخات الاستثمار، أن أداء مناخ الاستثمار الجزائري جد ضعيف وأنه على السلطات الجزائرية اتخاذ المزيد من الإجراءات التصحيحية وبشكل مستعجل، كشرط ضروري لرفع حصتها من مجموع المتدفق الوارد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الأقل اقليميا. الإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها وإن كانت تخص كل المؤشرات سلفة الذكر إلا أننا سنركز على المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر بيئة أداء الأعمال، لمحوريتها في أنشطة الأعمال.

2-1) الإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها فيما يخص إجراءات بدأ المشروع:

للقوف بشكل دقيق على ما يجب أن يتخذ من طرف السلطات الجزائرية من تدابير تصحيحية تخص إجراءات بدأ المشروع نورد الجدول التالي لأخذ فكرة أكثر دقة ووضوح عن ترتيب الجزائر بالنسبة لعينة مختارة من الدول فيما يخص واحد من أهم العوامل المحددة لاستقطابية مناخ الاستثمار والمتمثل في "إجراءات بدأ المشروع".

الجدول رقم (07): الترتيب العالمي للجزائر في مؤشر بدأ المشروع،

الترتيب العالمي للبلد (189 دولة)	الحد الأدنى لرأس المال كسبة % من دخل الفرد	التكلفة كسبة % من متوسط الدخل الوطني للفرد	الوقت بالأيام	عدد الإجراءات
الجزائر	145	23.6	10.9	20
المغرب	43	0	9.1	10
تونس	103	0	3.9	11
مصر	69	0	8.4	7

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015

تظهر معطيات الجدول أن الترتيب العالمي للجزائر في مؤشر بدأ المشروع ترتيبا جد متأخر، وحتى بالنسبة لبعض دول المنطقة (المغرب، مصر وتونس)، ما يستوجب على السلطات الجزائرية أن تقوم في سبيل تحسين مؤشرها الخاص بإجراءات تأسيس المشروع بما يلي:

- تخفيض الحد الأدنى لرأس المال اللازم لبدأ النشاط وتوحيد وتقليل الوثائق المطلوبة عند التأسيس إلى أقل ما يمكن، لتسهيل وتبسيط إجراءات التأسيس؛
- تفعيل الشباك الوحيد لتجاوز كل أنواع الإجراءات الشكلية والبيروقراطية واعتماد الوسائط الالكترونية خلال مختلف مراحل تأسيس المشروع؛

2-2) الإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها فيما يخص استخراج التراخيص:

للقوف بشكل دقيق على ما يجب أن يتخذ من طرف السلطات الجزائرية من تصحيحات فيما يخص استخراج التراخيص، نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (08): الترتيب العالمي للجزائر في مؤشر استخراج التراخيص

الترتيب العالمي للبلد (189 دولة)	التكلفة كنسبة من قيمة المستودع	الوقت بالأيام	عدد الإجراءات
الجزائر	122	0.9	204
المغرب	29	3.7	91
تونس	57	2.5	93
مصر	113	1.7	179

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015

يظهر من الجدول أن ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة استخراج التراخيص جد متأخر. وعليه، فما يستوجب على السلطات الجزائرية اتخاذه هنا هو بالأساس:

- تخفيض تكاليف ومتطلبات استخراج التراخيص بتجاوز كل الإجراءات الشكلية والبيروقراطية، بالإسراع في اعتماد الادارة الالكترونية والتوسع في استخدامها في كل مراحل عملية الاستخراج؛

2-3) الإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها فيما يخص تسجيل الملكية:

يمكن تحديد ما يجب اتخاذه من إجراءات تصحيحية في هذا الجانب من خلال الاطلاع على

معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (09): ترتيب الجزائر في مؤشر تسجيل الملكية،

الترتيب العالمي للبلد (189 دولة)	التكلفة كنسبة % من قيمة العقار	الزمن(عدد الأيام)	عدد الإجراءات
الجزائر	7.1	55	10
المغرب	5.9	30	5
تونس	6.1	39	4
مصر	0.6	63	8

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015

يظهر من الجدول التأخر الذي تعرفه الجزائر فيما يخص إجراءات تسجيل الملكية.

تأخرا كبيرا على مستوى كل المؤشرات الفرعية؛ التكلفة، الوقت، وعدد الإجراءات. وعليه، فما

يستوجب على السلطات الجزائرية اتخاذه من إجراءات تصحيحية في هذا الجانب هو:

- خفض رسوم التسجيل واستحداث إجراءات مبسطة وسريعة(اعتماد الادارة الالكترونية)؛

- استخدام النظام الالكتروني في مكاتب السجل العقاري؛

2-4) الإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها فيما يخص الحصول على الائتمان:

يمكن تحديد ما يجب اتخاذه من إجراءات تصحيحية في هذا الجانب من خلال الاطلاع

على معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (10): الترتيب العالمي للجزائر في مؤشر الحصول على الائتمان،

الترتيب العالمي للبلد(189 دولة)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-12)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-8)	تغطية السجلات الائتمانية % من عدد السكان البالغين	تغطية للمعلومات الائتمانية % من عدد السكان البالغين	
174	2	0	1.9	0	الجزائر
109	2	6	0	23.4	المغرب
126	2	5	28.9	0	تونس
79	2	8	6.6	20.9	مصر

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015

تظهر معطيات الجدول التأخر الكبير الذي تعانيه المنظومة المالية الجزائرية ومدى الجمود الذي يميزها، ما يستوجب على السلطات الجزائرية اتخاذ الإجراءات التصحيحية التالية:

- توسيع نطاق المعلومات المتاحة في سجلات المعلومات الائتمانية وإزالة كل ما من شأنه إعاقة تبادل المعلومات الائتمانية من عقبات قانونية؛
- السماح باستخدام كافة أنواع الأصول كضمانات وإنشاء سجلات للمعلومات الخاصة بجميع الضمانات والمهونات؛

2-5) الإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها فيما يخص دفع الضرائب:

يمكن تحديد ما يجب اتخاذه من إجراءات تصحيحية في هذا الجانب من خلال الاطلاع على معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (11): الترتيب العالمي للجزائر في مؤشر دفع الضرائب،

الترتيب العالمي للبلد (189 دولة)	المدفوعات(عدد المرات سنويا)	الوقت(عدد المرات سنويا)	إجمالي سعر الضريبة % من الأرباح	
169	27	385	72.7	الجزائر
62	06	211	49.1	المغرب
81	8	144	59.9	تونس
151	29	392	45	مصر

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015

تظهر بيانات الجدول، أن الجزائر لم تتمكن من صياغة نظام ضريبي فعال يكون عامل تحفيز واستقطاب لا عامل تثبيط. ما يجعلها ملزمة باتخاذ جملة من الاجراءات التصحيحية المتمثلة في:

- توحيد ودمج الضرائب وخفض المعدلات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي؛
- اعتماد الادارة الالكترونية والتوسع والاسراع في ذلك لتبسيط وتفعيل إدارة الضرائب ؛
- 2-6) الإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها فيما يخص التجارة عبر الحدود:

يمكن تحديد ما يجب اتخاذه من إجراءات تصحيحية في هذا الجانب بالاطلاع على

معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (12): الترتيب العالمي للجزائر في مؤشر التجارة عبر الحدود،

الترتيب العالمي للبلد	الجزائر	المغرب	تونس	مصر
176	102	91	157	
الوقت اللازم للتصدير(ساعات)	إجراءات الحدود	118	76	50
إجراءات الوثائق	149	26	03	88
تكلفة التصدير(دولار)	إجراءات الحدود	593	247	469
إجراءات الوثائق	374	107	200	100
الوقت اللازم للاستيراد(ساعات)	إجراءات الحدود	327	152	80
إجراءات الوثائق	249	74	27	192
تكلفة الاستيراد(دولار)	إجراءات الحدود	466	746	596
إجراءات الوثائق	400	116	144	650

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015

يظهر من الجدول أن تكلفة التصدير في الجزائر أكبر من تكلفة الاستيراد، وهو مالا يمكن أن يجد أي مبرر اقتصادي سليم. حيث يظهر أن تكلفة التصدير مقدرة بـ 967 دولار للوحدة، في حين تكلفة الاستيراد مقدرة بـ 866 دولار للوحدة.

هذا الواقع يفرض على السلطات الجزائرية الاسراع باتخاذ جملة من الاجراءات أهمها:

- تدنية تكاليف التصدير والوقت اللازم لإتمام عملية التصدير إلى ادنى مستوى ممكن؛
- اتخاذ اجراءات حامية لفائدة المنتج المحلي، تحديدا بتقييد ومنع واردات كل ما ينتج محليا؛

خلاصة:

رغم المجهودات الكبيرة التي بذلتها الجزائر لتفعيل أداء بيئة اعمالها والرفع من استقطابية مناخها الاستثماري إلا أن المعطيات الاحصائية المتعلقة برصيد القيم المتدفقة من الاستثمارات

الأجنبية المباشرة إلى الجزائر التي لم تتجاوز 36.3 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2000-2014 تظهر عكس ذلك.

الأداء الاستثماري الجزائري الضعيف يمكن حصر أهم أسبابه في ثلاثة نقاط رئيسية هي: ضبابية السوق الوطنية (عدم الشفافية والفساد) وما ينتج عنها من ارتفاع في درجة المخاطرة، الغياب شبه الكامل للمعطيات الاقتصادية المساعدة على اتخاذ القرارات وصعوبة الحصول على المتوفر منها، وتفشي الممارسة البيروقراطية وما ينتج عنها من تفويت للفرص وارتفاع في التكاليف. معالجة الجزائر لهذه الموانع الثلاثة، قد يجعل من انبعاث النشاط الاستثماري الخاص المولد للنمو والدافع للتنمية أمرا ممكنا على المدى المتوسط. أما دون ذلك فلا يمكن ارتقاب أي تحسن في أداء الاقتصاد الوطني مهما بلغت قيم الاعتمادات المالية المخصصة أو المنفقة. هذا، ونقدم جملة نوجزها في ما يلي:

1. التحرير الكامل للممارسة الاقتصادية، وتمكين القطاع الخاص؛
2. تبسيط إجراءات الحصول على العقار الصناعي، وخفض أسعاره إلى أدنى مستوى ممكن (سعر رمزي)، فأكبر سعر يمكن أن تتنازل الدولة مقابله عن العقار الصناعي، هو النشاط الإنتاجي الذي سيقام على ذلك العقار؛
3. اعتماد الإدارة الالكترونية والتوسع والإسراع في ذلك لتبسيط وتفعيل أداء إدارة الضرائب؛
4. محاربة الفساد المستشري الذي أصبح عامل هدم يفقد الاقتصاد الوطني مزاياه ومكاسبه؛⁷
5. تسبيق الاقتصادي على أي كان، وإعطائه الأولوية دوما. "إذا كان دفع الضرائب معيارا للوطنية، فإن الإنتاج، أي أن تكون منتجا يعد معيارا لما فوق الوطنية."

الهوامش و المراجع:

¹ أنظر الباب الثاني من الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار.

² هذا التردد تؤكد القيمة المختشمة لإجمالي ما تدفق من استثمارات أجنبية مباشرة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2014 مقارنة ببعض الدول العربية، حيث لم تتجاوز هذه القيم 26.03 مليار دولار أمريكي.

³ أنظر تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، ص 263.

⁴ الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي 2012، ص 10.

⁵ INDEX of Economic Freedom. 2016, www.hertage.org/index

⁶ أنظر: INDEX of Economic Freedom : 2013 ; 2014 ; 2015

⁷ عد إلى تصنيف الجزائر بحسب مؤشر الشفافية (مذكرات الفساد).